الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة في

12 نوفمبر 2014 بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق

الدولي للتنمية الزراعية للمساهمة في تمويل مشروع التنمية الزراعية

الرعوية والقطاعات ذات الصلة بولاية مدنين

(05 / 2015)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 20 / 01 / 2015

الوثائق المرفقة بالمشروع:

* وثيقة شرح الأسباب،
* اتفاقية القرض.

تاريخ انتهاء الأشغال: 10 / 04 / 2015

رئيـــس اللجنـــة: منجي الرحوي

نائب الرئيس: محســـن حســـــن

مقـــررة اللجنـــة : ألفة السكري الشريف

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم

المقـــرر المساعـــد: حســـام بوننـــي

نظـــــــر اللجنـــة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 27 فيفري 2015

جلسة اللجنة :

16 مارس 2015

القرار : الموافقة بإجماع الحاضرين

تاريخ إنهـــاء الأشغـــال: 10 أفريل 2015

رئيس اللجنة : منجي الرحوي

المقررة : ألفة السكري الشريف

أوّلا ــ تقديم المشروع:

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية يوم 12 نوفمبر 2014 اتفاقية قرض مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بقيمة 12,6 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 34,05 م.د) وذلك للمساهمة في تمويل مشروع التنمية الزراعية الرعوية والقطاعات ذات الصلة بولاية مدنين.

1) أهداف ومكونات المشروع:

يأتي مشروع التنمية الرعوية والقطاعات ذات الصلة بولاية مدنين استجابة للطلبات المقدمة من قبل المنتفعين بولاية مدنين منذ سنة 2010. ويهدف هذا المشروع أساسا إلى المحافظة على الموارد الطبيعية المتاحة والتنوّع البيئي وتثمينها وفقا لخيار التنمية المحلية المستدامة إلى جانب المساهمة في الحد من الفقر وتحسين مستوى عيش العائلات الريفية بالجهة.

ويتكون أساسا من:

ــ التنمية الفلاحية والرعوية خاصة منها النهوض بالمراعي الجماعية والخاصة وتحسين نظم الإنتاج بالضيعة والرفع من إنتاجية المستغلات الفلاحية.

ــ النهوض بمنظومتي اللحوم الحمراء ومنظومة إنتاج الزياتين، وتشمل إنجاز دراسات، وسيتم العمل على تحسين السلالة والقيام بالتلاقيح اللازمة للماشية، إلى جانب اقتناء شاحنة مبردة و3 طواحين لرحي الأعلاف وتهيئة 3 مراكز للخدمات و3 أسواق للماشية، وتركيز وحدات نموذجية لتسمين الخرفان والقعدان وإنجاز مركز لخزن ولتبريد حليب الإبل واستغلال الوبر والقيام بمشاريع لمدّ شبكة الماء الصالح للشرب على مسافة 7,3 كلم.

ـ تنمية قدرات المتدخلين في المشروع بإنجاز مخططات تنمية تشاركية والقيام بتكوين هياكل قاعدية ودعم الأنشطة السياحية بالجهة والنهوض بالفلاحة الصغرى وبالمشاريع المدرّة للدخل.

ومن أهم الأشغال، ترتيح وتهيئة المراعي على مساحة 44 ألف هكتار وذلك من خلال تدعيم محمية سيدي التوي وتركيز 32 مظلة وتهيئة 14 نقطة ماء وتركيز حفرية بـ 200 متر وتهيئة 17 خزّان مياه وتجهيز 38 نقطة مياه بالطاقة الشمسية وتهيئة 22 فسقية عمومية وتحلية مياه 37 بئرا وتدعيم المجامع بالتجهيزات وتكثيف المناطق السقوية.

ومن المتوقع أن يمتد هذا المشروع الذي سيتم تنفيذه من قبل المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمدنين على ستة سنوات (2015 ـ 2021)، وستشمل تدخلاته التصرف في الموارد الطبيعية ودعم البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية إلى جانب تشجيع المبادرات المحلية والنهوض بالمشاريع الصغرى قصد تنويع موارد الرزق لفائدة الفئات الأكثر احتياجا كالشباب والمرأة.

2) كلفة المشروع:

تبلغ كلفة المشروع حوالي 67.5 م.د منها:

- 34.05 م.د قرض،
- 0.928 م.د هبة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،
- 6.85 م.د هبة من الاتحاد الأوروبي،
- 18.75 م.د تمويل من ميزانية الدولة،
- 6.86 م.د مساهمة من قبل المنتفعين.

3) الشروط المالية:

- مدة السداد: 18 سنة منها 3 سنوات إمهال،
- نسبة الفائدة: متغيرة وتبلغ حاليا 1,12 %.

ثانيا ــ أعمال اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في جلستها المنعقدة يوم الجمعة 27 فيفري 2015 طلب الاستماع حول مشروع هذا القانون.

وبتاريخ 16 مارس 2015 استمعت اللجنة إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري الذي كان مرفوقا بالسادة الرئيس المدير العام للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه ومدير عام بالإدارة العامة للتمويل والاستثمار والهياكل المهنية ومدير بالإدارة العامة للغابات والمندوب الجهوي للتنمية الفلاحية بمدنين وممثل عن المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بقابس.

وقدّم السيد الوزير في مستهل هذه الجلسة بسطة حول مشروع التنمية الزراعية والرعوية وتطوير منظومات الإنتاج بولاية مدنين، حيث تعرّض إلى الأهداف الأساسية لهذا المشروع والمتمثلة أساسا في تحسين ظروف عيش المتساكنين بمنطقة الظاهر والرّفع من قدرات المجتمعات المحلية بالقطاعين العام والخاص في التصرف المستدام للمجال الزراعي والرعوي وتطوير أنماط الإنتاج وتثمين المنظومات الزراعية الملحقة بها، وكذلك تدعيم وتطوير نمط الإنتاج الرعوي بالعناية بالمراعي الطبيعية وخلق وتنويع فرص التشغيل والاستثمار خاصة بالريف، إلى جانب مزيد إحكام التصرف في الموارد الطبيعية.

كما تعرض السيد الوزير إلى أهم مكوّنات المشروع المتمثلة أساسا في:

- صيانة 108 كلم من المسالك الفلاحية،
- توسعة وحماية 50 كلم من المسالك الفلاحية من التصحر،
- انجاز أشغال لحماية التربة من الانجراف عن طريق 70 كلم من الطوابي،
- ترتيح 34500 هك من المراعي الغابية،
- زراعة 1000 هك من الأشجار المثمرة،
- جهر وتعميق 14 بئر سطحية،
- تجهيز 15 بئر عميقة و23 بئر سطحية بالمضخات،
- إحداث 20 خزان مياه عمومي و200 خزان مياه خاص للري التكميلي،
- تركيز مظلات طبيعية واصطناعية،
- إحداث مراكز خدمات،
- تحسين أساليب تربية الماشية،
- تنظيم التصرّف في المراعي الجماعية،
- الدعم المؤسساتي والإجراءات المصاحبة مثل البحث التنموي.

من جهة أخرى، بين السيد الوزير أن الكلفة الجملية للمشروع تقدّر بـ 62,19 م.د منها 16,9 م.د من ميزانية الدولة و32,5 م.د قرض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية و0,8 م.د هبة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية و5,9م.د هبة من الاتحاد الأوروبي و4,81 م.د قروض محلية بنكية و1,28 م.د مساهمة من المنتفعين.

كما وضّح أن مدة إنجاز هذا المشروع تمتدّ على 6 سنوات، تنطلق من تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ، وسينتفع بهذا المشروع 75200 من صغار الفلاحين والمربين منهم 52 % نساء، وبصفة غير مباشرة حوالي 104 ألف منتفع، وسيتدخل المشروع في 29 عمادة من بين 36 بالولاية موزعة على الثلاث معتمديات الأكثر فقر، وهي معتمدية بني خداش (10 عمادات) ومعتمدية سيدي مخلوف (8 عمادات) ومعتمدية بن قردان (11 عمادة).

ويحتوي البرنامج المادي المتعلق بإنجاز هذا المشروع خلال سنة 2015 على:

- صيانة 10 كلم من المسالك الفلاحية
- تهيئة 30 هك من الطوابي والجسور
- إعداد برنامج لترشيد التصرف في المراعي المشتركة وعلى ملك الخواص
- ترتيح 500 هك من المراعي على ملك الخواص
- إعادة تهيئة الآبار العميقة والسطحية التي تتطلب تدخّلا سريعا
- تهيئة خزّانات المياه
- زراعة 100 هك من الأشجار المثمرة في المناطق البعلية
- زراعة 5 هك من الأشجار المثمرة في المناطق السقوية
- إقتناء 4 سيارات رباعية الدفع و 2 سيارات خفيفة

هذا، وقد تمّ رصد اعتمادات خلال سنة 2015 لإنجاز هذا البرنامج تقدّر بـ 3,3م.د منها :

- 2,1 م.د على موارد القرض الخارجي،
- 0,6 م.د على موارد الميزانية،
- 0,6 على موارد هبة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

وتطرّق النواب أثناء النقاش إلى عديد المسائل أهمّها:

- مدّ المجلس بدراسات المردودية والجدوى،
- التأكيد على ضرورة تحيين الوثائق والأرقام،
- عدم كفاية المضلات التي تمّ إنجازها بالمنطقة،
- إمكانية تسوية وضعية الأراضي الاشتراكية خاصة وأن قانون المنافسة والأسعار يؤكد على إجبارية استعمال فاتورة على كل منتوج،
- التأكيد على عدم التفويت في الأراضي الفلاحية للأجانب،
- برنامج الوزارة لتطوير الأعلاف ذات القيمة المضافة العالية،
- التأكيد على إيجاد حلول حتى تكون منظومة دعم الأعلاف معقلنة وأكثر عدالة خاصة وأن منظومة دعم الأعلاف تستفيد منها مناطق الجنوب على حساب مناطق الشمال،
- إستراتيجية الوزارة لتطوير قطاع الإبل خاصة لما يتمتع به هذا القطاع من قدرة إنتاجية وتشغيلية،
- كيفية توزيع زراعة الأشجار المثمرة بين الزيتون وبقية الأشجار،
- النظرة الإستراتيجية للقطاعات المعنية بالمشروع،
- لماذا تمّ التخلي عن البرنامج المتعلق بتحلية المياه لـــ 37 بئر،

وفي الرّدود، بيّنت الوزارة أن ولاية مدنين تنقسم إلى جهتين، جهة شرقية تمتد من جبال الظاهر إلى البحر تغلب عليها الزراعة البعلية، وجهة غربية من جبال الظاهر إلى الصحراء يغلب عليها نشاط تربية الماشية مثل الماعز والأغنام والإبل وهي ذات مردودية ضعيفة، ويتنزّل هذا المشروع في نفس إطار مشروع الظاهر وله نفس خصوصياته.

كما أكّدت أن الهدف الأساسي لهذا المشروع يتمثل في حسن التصرّف في المراعي من خلال التركيز على تربية الماشية، مبيّنة أن أكثر المناطق المنتجة للإبل هي مدنين وتطاوين وقبلي، وهناك إستراتيجية في السنوات الأخيرة تهدف أساسا إلى التشجيع على تربية الإبل وتثمين إنتاجها. كما يهدف إلى حسن التصرّف في مياه الأمطار.

أما في ما يتعلق بدعم الأعلاف فهناك برنامج لإعانة الفلاحين على نقل الأعلاف من مناطق الإنتاج إلى الجنوب، كما أن هناك عقود شراكة في هذا المجال، والدولة تدعم إنتاج الشعير باعتباره مكوّنا أساسيا في الأعلاف.

وبخصوص السيارات رباعية الدفع، وضّحت الوزارة أنه يتم اقتنائها على ميزانية الدولة وتحت مراقبة وزارة المالية، وهذا المشروع يهمّ المناطق الصحراوية وما تتميز به من مسالك رملية، مع العلم وأن عدد السيارات الموجودة غير كافي، وأكّدت أنه سيتم العمل على ترشيد استغلال هذه السيارات.

وفي ما يتعلق بالتوجه نحو تحلية الآبار المالحة، أفادت الوزارة أنه سيتم تحلية كميات صغيرة من مياه الآبار في المناطق الصحراوية لتأمين الماء للقطيع.

وبخصوص الحوكمة في إنجاز المشروع، تبيّن أن هذا المشروع يتم تتبعه من طرف وحدة تصرّف تُشرف عليها المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية إضافة إلى لجنة قيادة على المستوى المركزي بتدخل بقية الوزارات ولجنة على المستوى الجهوي برئاسة الوالي.

ثالثا ــ توصيات اللجنة:

وأوصت اللجنة بـــ:

- تحيين كل المعلومات والأرقام ومدّ المجلس بكل الوثائق ودراسة مردودية المشروع،
- التأكيد على عدم استنزاف هذه المشاريع في الإعانة التقنية التي يفرضها الممول وكذلك في اقتناء السيارات رباعية الدفع،
- حسن التصرّف في هذا المشروع. خاصة وأنه لم يقترن بدراسة تبيّن طريقة توزيع الاعتمادات وكيفية التصرّف على غرار مشروع قابس.
- تشريك أهل المهنة في إنجاز المشروع على غرار الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري والنقابة التونسية للفلاحين.

رابعا ــ قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين.

رئيـــس اللجنـــة

منجي الرحوي

المقررة

ألفة السكري الشريف

2015 / 05 مشـــــروع قانـــــون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة في 12 نوفمبر 2014 بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية للمساهمة في تمويل مشروع التنمية الزراعية الرعوية والقطاعات ذات الصلة بولاية مدنين.

فصل وحيد :

تمت الموافقة على اتفاقية القرض الملحقة بهذا القانون والمبرمة بروما في 12 نوفمبر 2014 بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمتعلقة بالقرض المسند للحكومة التونسية والبالغ قدره اثنا عشر مليونا وستمائة ألف وحدة حقوق سحب خاصة (12.600.000 و.ح.س.خ) أي ما يعادل 34.05 مليون دينار للمساهمة في تمويل مشروع التنمية الزراعية الرعوية والقطاعات ذات الصلة بولاية مدنين.

2015 / 05

مجلس نواب الشعب
الـــواردات
20 جانفي 2015
رمز الإدارة ...../عـــدد